دور المراجعة الداخلية في تفعيل تطبيق .حوكمة الشركات

اسم الطالب: حسين محمد حسين الرجوبي
اشراف: د. بشير محمد عاشور الدرويش
قسم المحاسـبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

ماجستير – 2011

تطورت وظيفة المراجعة الداخلية تطوراً سريعًا ومتلاحقاً، وارتبط هذا التطور بحدوث أزمات مالية وحالات تعثر وانهيارات للعديد من الشركات في مختلف دول العالم استوجبت ضرورة تفعيل الرقابة على إدارات الشركات من خلال دعم تطبيق الحوكمة بها، وبالتالي دخلت وظيفة المراجعة الداخلية لمهام جديدة لكى تسهم في منع المخالفات والتجاوزات المالية حتى يتم تفادي وقوع أي أزمات أو انهيارات مستقبلية، وأصبحت المراجعة الداخلية اليوم تُعتبر من أهم الأطراف المشاركة في حوكمة الشركات.وقامت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أنْ تقوم به المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي لدعم تطبيق الحوكمة .ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:يمكن لوظيفة المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية أنْ تُسهم في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات.وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث خصص الفصل الأول منها للإطار العام للدراسة، وتناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة متضمناً مبحثين، الأول تطرق للإطار المفاهيم لحوكمة الشركات، والثاني تضمن المراجعة الداخلية في إطار الحوكمة، أما الفصل الثالث فقد تناول الدراسة العملية شاملاً الإطار العام للمنهجية المتبعة بها، وذلك من تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استمارات الاستبيان التي تم توزيعها على مدراء الإدارات المالية ورؤساء الأقسام المالية ومدراء مكاتب المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين بالشركات الصناعية الليبية المدرجة بسوق الأوراق المالية، وإجراء الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة بشأنها.ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:1. يمكن قيام وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية بالأعمال المتعلقة بتقييم نظام الرقابة الداخلية وبما يُحقق الحوكمة بتلك الشركات.2. يمكن قيام وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية بالأعمال التى تساهم في تقييم عملية إدارة المخاطر وبما يحقق الحوكمة بتلك الشركات.3. يمكن قيام وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية بالأعمال التى تؤدى إلى تكوين العلاقات الجيدة مع باقي أطراف الحوكمة مع وجود قصور في الجوانب الآتية:تقديم المعلومات الكافية والملائمة للجنة المراجعة والتي تساعدها في أداء مهامها الإشرافية.تولى المراجعة الداخلية مسؤولية تفعيل ومتابعة عملية التنسيق بين باقي أطراف الحوكمة.4. تُسهم وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية في تفعيل تطبيق الحوكمة.وبناء على النتائج السابقة يقترح الباحث بعض التوصيات أهمها:إنشاء لجان مراجعة في كل الشركات الصناعية الليبية لما لها من دور هام في الحوكمة وتنظيم وحماية المراجعة الداخلية ودعم استقلاليتها وموضوعية عملها. وفى هذا الشأن يقترح تطوير دور لجان المراقبة الموجودة بالشركات الصناعية الليبية لتؤدي وظائف لجان المراجعة.إعطاء فرصة للمراجعة الداخلية لتتولى مسؤولية تفعيل ومتابعة عملية التنسيق بين أطراف الحوكمة وهذا يكون في ظل وجود لجان مراجعة أو لجان مراقبة بالشركات الصناعية الليبية للإشراف على المراجعة الداخلية ومتابعتها.تطوير مهارات وقدرات المراجعين الداخليين لمقابلة التوسع في نطاق عملهم.